التحذير

من مختصرات محمد علي الصابوني في التفسير

ويليه

تنبيهات مهمة لبعض العلماء

بقلم

بكر بن عبد الله أبو زيد

الطبعة الثانية منقحة

وفيها زيادات مهمة جدًا

وافقت على طبع الكتاب
مراقبة الكتب والمصاحف في الرياض
وفرع وزارة الاعلام للمطبوعات
بمكة المكرمة

رقم ٢/٥٥٦/م
تاريخ ١٤١٠/٤/٢١هـ

حقوق الطبع غير محفوظة

الناشر
دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع
- الدمام -

الطبعة الثانية منقحة
وفيها زيادات هامة جداً
١٤١٠هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، اللهم صل وسلم عليه وعلى آله وعلى أصحابه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين. . . .

أما بعد

فَإنَّ التَّحلي بالأمانة العلمية في الطَّلب والتَّحمل والأداء والعَمل والبَلاغ والبَحث والتَّأليف: بُنْية الأَسَاس في صدق النية، وخلوصها مِن شَوْب الإرادة لغير الله تعالى؛ لهذا فإن العلماء رحمهم الله تعالى - يبذلون فائق العناية بتلقين هذا الواجب الطلابَ، وتصديره الآدابَ. قال العلامة الشيخ محمد الخضر حسين (م / سنة ١٣٧٧هـ) - رحمه الله تعالى[1]:

(صلاح الأمة في صلاح أعمالها، وصلاح أعمالها في صحة علومها، وصحة علومها أن يكون رجالها أمناء فيما يروون أو يصفون، فمن تحدث في العلم بغير أمانة فقد مس العلم بقرحة، ووضع في سبيل فلاح الأمة حجر عثرة.

لا تخلو الطوائف المنتمية إلى العلوم من أشخاص لا يطلبون العلم ليتحلوا بأسنى فضيلة، أو لينفعوا الناس بما عرفوا من

(١) رسائل الإصلاح ١/ ١٣.

حكمة، وأمثال هؤلاء لا تجد الأمانة في نفوسهم مستقراً، فلا يتحرجون أن يرووا ما لم يسمعوا، أو يصفوا ما لم يعلموا، وهذا ما كان يدعو جهابذة أهل العلم إلى نقد الرجال، وتمييز من يسرف في القول ممن يصوغه على قدر ما يعلم، حتى أصبح العلماء على بصيرة من قيمة ما يقرؤونه فلا تخفى عليهم منزلته، من القطع بصدقه أو كذبه، أو رجحان أحدهما على الآخر، أو احتمالهما على السواء) اهـ.

وامتداداً لهذا الحبل الموروث، شَهَرَ العلماء ـ من المفسرين والمحدثين، والفقهاء، والأدباء، والمؤرخين، وغيرهم ـ قَوْلَةَ الحق في كتبهم الكاشفة عن خلائق أقوام في السطو، والانتحال، والكذب والتلبيس، والاختلاق: في نقل، أو مسألة، أو رسالة، أو كتاب، وهكذا... ومن تتبع الإنتاج العلمي عَلِم.

هكذا كان دأب أمناء الشريعة، لكن إذا دب إلى الأمة داء الغفلة، وضعف عامل الولاء والبراء والحب والبغض في الله، وامتد التراخي عن التحذير من قطاع الطريق: تسورت النخالة حرم العلم الشرعي تخب فيه وتضع.

إلاَّ أن هذه الأمة المرحومة يتوالى فضل الله عليها فما يزال المنهج السوي شارعاً في حياتها، تلوح منه سطور التيقظ والتذكير، والتنبيه والتحذير، على أيدي علمائها الأمناء، تحذيراً ممن مس العلم بقرحة فأخل بأمانة العلم أو خاض فيه من لم يتحمله، ولم يلجأ منه إلى ركن وثيق. وليعلم كل مسرف على نفسه أن عليه من ألسنة الخلق حسيباً، ومن أعينهم رقيباً، ومن أقلامهم متابعاً.

وفي خط الدفاع من العلماء عن حرم العلم الشرعي، والذود عنه ترى وتسمع ردوداً فاضت على أسلات ألسنتهم وأسنة أقلامهم، ومن المرقوم في حق كاتب وما كتب:

١ ـ (الرد على أخطاء محمد علي الصابوني في كتابه: (صفوة التفاسير) و (مختصر تفسير ابن جرير) وعليه تقريظ للشيخ عبدالله بن عبدالغني خياط إمام وخطيب المسجد الحرام سابقاً وعضو هيئة كبار العلماء حالياً.

٢ ـ مخالفات هامة في مختصر تفسير ابن جرير الطبري للشيخ محمد علي الصابوني.
كلاهما في غلاف واحد، تأليف الشيخ محمد بن جميل زينو مدرس التفسير في دار الحديث الخيرية بمكة ـ حرسها الله تعالى ـ طُبعا عام ١٤٠٦هـ.

٣ ـ تنبيهات هامة على كتاب (صفوة التفسير) تأليف الشيخ محمد بن جميل زينو. وفيه إضافات إلى رسالته السابقة، طبع عام ١٤٠٧هـ، وفي مقدمته تقاريظ وكلمات مؤيدة من عدد من العلماء، وفي آخره ردود لبعض العلماء هي:

٤ ـ ملاحظات على كتاب (صفوة التفاسير) للشيخ / سعد ظلام عميد كلية اللغة العربية بمصر. ص/١٠٣ ، ١٠٩ من مجلة منار الإسلام في العدد الرابع من السنة العاشرة، ونشر بعضها في مجلة التوحيد المصرية في العدد السادس عام ١٤٠٨هـ. لشهر رجب.

٥ - ملاحظات على صفوة التفاسير، للشيخ عبدالله بن عبدالرحمن بن جبرين عضو الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد (ص / ١١٠ - ١١٩).

٦ - ملاحظات عامة على كتاب صفوة التفاسير للصابوني، للشيخ صالح الفوزان الأستاذ بجامعة الإمام وعضو هيئة كبار العلماء (ص / ١٢٠ - ١٤٧).

٧ - للشيخ / محمد بن عبدالرحمن المغراوي من بلاد المغرب في كتابه (المفسرون بين التأويل والاثبات في آيات الصفات) ص ١٤٨ - ١٤٩. وقد طبع الكتاب في مجلدين عام ١٤٠٥هـ. فانظر منه ٢ / ٣٧١ - ٣٧٩.

٨ - تعقيبات وملاحظات على كتاب صفوة التفاسير، للشيخ / صالح الفوزان. مطبوع على الآلة الراقمة. ثم طبعته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وفيه نحو من (١٥٥) ملاحظة.

٩ - في مقدمة الجزء الرابع من «السلسلة الصحيحة» للألباني ص/هـ - م، تعقيبات على «مختصر تفسير ابن كثير».

١٠ - وفي مواضع من الجزئين الثالث والرابع من السلسلة الضعيفة للألباني ٣/ ٣١٠ ، ٤٧١ ، ٥٩٣ - ٥١/٤، ٤١٢.

١١ - تعميم وزارة الحج والأوقاف برقم ٢/٩٤٥/ص في

١٦/٤/١٤٠٨هـ من المديرية العامة للأوقاف والمساجد في منطقة الرياض المتضمن مصادرة (صفوة التفاسير) وعدم توزيعه حتى يصلح ما فيه من أخطاء عقدية.

١٢ ـ ملاحظات على مختصر تفسير ابن جرير الطبري للشيخ اسماعيل الأنصاري مصورتها لدي.

١٣ ـ وكتاب الشيخ عثمان بن عبدالقادر الصافي الطرابلسي، وعنوانه (الأخطار على المراجع العلمية لأئمة السلف) دراسة تمهيدية تهدف إلى المحافظة على التراث العلمي الإسلامي والتحذير من العبث به، على ضوء وجهة نظر في كتابَي: مختصر تفسير ابن كثير، وصفوة التفاسير للشيخ محمد علي الصابوني. طبعت على الراقمة في (٨٢) صفحة عام ١٤٠٣هـ

وهي رسالة علمية جديرة بالاهتمام، لأن الردود المذكورة إن كانت في قضايا عينية للتدليل على التحريف و. . . . فإن هذا الكتيب يقتلع الموضوع من أساس فكرة الاختصار والتصفية، بعيدة عن ضوابطها العلمية والآداب التأليفية الشرعية.

هذه الردود تتعلق بالكتب الثلاثة: صفوة التفاسير، مختصر تفسير ابن جرير الطبري، مختصر تفسير ابن كثير.

١٤ ـ تنبيهات هامة على ما كتبه الشيخ محمد علي الصابوني في صفات الله عز وجل لسماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز.

١٥ ـ تعقبات الشيخ / صالح الفوزان.

١٦ ـ منهج الأشاعرة في العقيدة/ تعقيب على مقالات الصابوني. للشيخ/ سفر الحوالي. طبع في رسالة، عام ١٤٠٧هـ.

١٧ ـ وتعقيبات على مقالات الصابوني للشيخ إدريس بن محمد علي. مطبوع على الراقمة في ٢٦ صفحة مصورته لدي.

١٨ ـ محرر خطي للشيخ/ محمد بن سعيد القحطاني رئيس قسم القراءات في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى.. مصورته لدي.

١٩ ـ محضر اتخذ عليه في مناقشة المشايخ له فيما نشره في مجلة المجتمع. وهو من محفوظات كلية الشريعة بجامعة أم القرى في ١٦/٣/١٤٠٤هـ أدانته اللجنة فيه.

٢٠ ـ نظرات في كتاب النبوة والأنبياء. تأليف الشيخ محمد محمود أبو رحيم. طبع عام ١٤٠٦هـ.

٢١ ـ الرد على الصابوني فيما سماه: الهدي النبوي الصحيح في صلاة التراويح، تأليف الشيخ محمد بن سيف العجمي. طبع عام ١٤٠٦هـ.

٢٢ ـ الكشف الصريح عن أغلاط الصابوني في صلاة التراويح تأليف الشيخ علي بن حسن عبدالحميد الحلبي. مصورتها لدي.

فهذه كتبه عليها اثنان وعشرون رداً، وجميع الردود تحمل كلمات حق سارت مسار الشمس، كشفاً عن مدى تحمله لأمانة

العلم فيما كتب، إذ اتسع نشر ما كتبه لتوزيعه بدون مقابل في الظاهر؟؟

وفي مطالعة هذه القائمة من الردود رأيت فيها وصفه بأمور مذهلة يتعجب الإنسان منها، كيف يقتحمها من ينتسب للعلوم الشرعية مع شيبته وتقادم سنه فيما يذكر. . . وأهمها ما يلي:

١ ـ وصفه بالإخلال في الأمانة العلمية كما في كلمة الشيخ/ عبدالله خياط، والشيخ/ صالح الفوزان، عضوي هيئة كبار العلماء.

٢ ـ وصفه بالجهل كما في مقدمة: السلسلة الصحيحة للألباني، ومحرر الشيخ/ محمد بن سعيد القحطاني.

٣ ـ خَلْفيته في الاعتقاد بالتأويل لآيات في الأسماء والصفات جرته إلى مسخ عقيدة السلف بزيغ عقيدة الخلف التي نزلها في تفسير الإمامين السلفيين: شيخ المفسرين ابن جرير الطبري، والحافظ ابن كثير القرشي، في مختصريه لهما، وفي صفوة التفاسير. وأن هذه نكاية عظيمة بأهل السنة في تحريف مصادر لهم مهمة في الاعتقاد السلفي، تحت اسمي (الاختصار والتصفية). وعلى هذه ترتكز عامة الردود المذكورة.

وبناء على ما تقدم صدر التعميم المذكور بمصادرة (صفوة التفاسير) كما أوقف توزيع المختصرين. والذين قرظوا كتبه من علماء السلف رجعوا عن تقاريظهم إن تحريراً أو مشافهة معلنين أنه صار تغريره بهم؛ إذ قرأ عليهم مواضع ليست ذات دخل. والمحسن الذي قام بطباعة جملة كبيرة منها لما علم حقيقة الحال

طبع عشرات الآلاف من بعض الردود عليه، وهكذا يمتد الإنحسار عن كتبه، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وهذه الردود من علماء أهل السنة لا يراد بها تعرية الرجل وكشفه بأنه خَلْفِي صوفي، يغتلم في التعصب المذهبي فهو أهون من أن يلتفت إليه لكنه لما حث الخطى بميادينه الثلاثة المذكورة التي يحسن الركض فيها، انبرى لصنيعه أهل السنة دفاعاً عن كتاب الله تعالى، وصيانة لسنة نبيه ﷺ من عبث المتعالمين، وتأويل الجاهلين، موضحين ذلك في قالبين:

الأول: أنه استجر تفسيري ابن جرير وابن كثير في اختصاره لهما، لكنه شرق بمنهجهما السلفي في عقيدة التوحيد فأفرز مختصريه، وابن جرير، وابن كثير، بريئان مما يخالف تفسيريهما.

الثاني: (صفوة التفاسير) اسم فيه تغرير وتلبيس، فأنى له الصفاء وهو مبني على الخلط بين التبر؛ والتبن إذ مزج بين تفسيري ابن جرير وابن كثير السلفيين، وتفسير الزمخشري المعتزلي، والرضي الرافضي، والطبرسي الرافضي، والرازي الأشعري، والصاوي الأشعري القبوري المتعصب، وغيرهم لا سيما وهذا المزج على يد من لا يعرف الصنعة ولا يتقنها كهذا الذي تسور هذا الصرح بلا سلم. وإلا فإن أهل العلم يستفيدون من المفسرين المتميزين بما لا يخرج عن الجادة: مسلك السلف، وضوابط التفسير، وَسَنَن لسان العرب.

وفي ضوء هذين القالبين يعطون التقويم الشرعي لما كَتَبَ وخلاصته: فقد الاعتبار بها.

فلا يغرنك صفو أنت شاربه
فربما كان بالتكدير ممتزجا

هذه خلاصة لما يقف عليه الناظر في الردود المذكورة. وقد جمعتها مع ما دارت عليه من كتب هذا الكاتب زيادة مني في التوثق والمعذرة، لعل ما ذكر يكون من باب الخطأ والوهم والغلط، الذي قل أن ينجو منه أحد سوى سيد البشر ﷺ، لكنني رأيت ـ وهذا أمر مسلم به ابتداء ولله الحمد ـ أن هؤلاء العلماء هم في ردودهم أبصر من زرقاء اليمامة، إذ أثخنوه بالحجج القاهرة، والبينات الظاهرة، وهذا هو المعهود من علماء أهل السنة والجماعة ـ ولله الحمد والمنّة ـ:

فوجدت لدى هذا الرجل أمراً كُبَّاراً، وجدت كلمة العلامة الخياط واقعة موقعها في قوله[1].

(. . . لأن الصابوني قد أخل بها التزمه، أولاً: من حيث أمانة النقل، وثانياً: من حيث تفسير بعض الآيات بما يختلف عن مذهب السلف) اهـ.

ونحوه قول الشيخ/ صالح الفوزان[2]:

(وهذا والعياذ بالله من التلبيس والخيانة في النقل) اهـ.

(١) الرد على أخطاء محمد الصابوني ص/٦١.

(٢) تعقيبات وملاحظات على صفوة التفاسير ص/٢٥.

ووجدت أن أفاعيله يحدوها انفساح ذراع هذا الرجل في بحر لجي من عقيدة خَلْفية، وعصبية، يمسخ بتمشعره، عقيدة السلف من مكانتها في التفاسير الثلاثة ـ وذلك بالبتر للنص حيناً، والنقل لمذهب خَلْفي يحكيه ابن جرير ويرد عليه ثم يقرر مذهب السلف، فينقل هذا الرجل مذهب الخلف، ويترك رد ابن جرير عليه، وتقريْره لمذهب السلف، ويضيف في مواضع من تفسير آيات الاعتقاد من كلام الرازي وغيره من أهل الرفض والاعتزال إلى (صفوة التفاسير) وهكذا في سلسلة من الدس المهين ترى مجامعها العامة وضرب المثال لها في الردود المذكورة واعتبر هذا من كتبه الثلاثة في تفسير عدد من آيات الصفات.

ووجدت أن نهاية هذا الرجل في العلم كالدفتر، يحكي ما قاله غيره دون أن يضرب في التحقيق بسهم وافر، وهذه أدنى مراتب طلب العلم، ولهذا فأنت تراه مضطرباً من مختصر إلى آخر في مواطن متكاثرة، ومن انسدت عليه أبواب مذهب السلف الحق عميت عليه أنباء التحقيق.

ووجدت لدى هذا الجَمَّاع: انقداح زناده بشظايا نالت من أمانته العلمية منالاً في مواضع متكاثرة واضحة كالشمس في رائعة النهار[1].

ووجدت الملاحظات ممن ذُكِرَ هي لضرب المثال، وإلا فالأمر أعظم من ذلك!

ووجدت أنه في بعض ما كتب كثيراً ما يرضي عاطفته بكلمات

---

(١) ويقال (رابعة النهار) وهو مثل مولد، كما في (تاج العروس).

سب وتجديع واستهزاء بأهل العلم.

ووجدت أنه من مجموع ما كتبته يمينه له حظ وافر من الأمور الثلاثة المتقدمة.

فيفيد وصفه بالجهل أنه: يصحح الضعاف، ويضعف الصحاح، ويعزو أحاديث كثيرة إلى الصحيحين، أو السنن الأربعة أو غيرها، وليس في الصحيحين مثلاً أو ليس في بعضها، ويحتج بالإسرائيليات، ويتناقض في الأحكام.

ويفيد وصفه بالإخلال بالأمانة العلمية: بتر النقول، وتقويل العالم ما لم يقله، وتحريف جمع من النصوص والأقوال، وتقريره مذهب الخلف في كتب السلف.

ويفيد خَلْفيته في الاعتقاد: مسخه لعقيدة السلف في مواضع من تفسيري ابن جرير، وابن كثير، وبأكثر في: صفوة التفاسير، وما تحريفه لعدد من النصوص إلا ليبرر هذه الغاية. وإن تشويه هذين الكتابين (تفسير ابن جرير، وتفسير ابن كثير) أمر لا يمكن بحال قبوله.

وبالجملة فهذه الوجادات التي كشفها هؤلاء الأعلام هي حق لأن في كتبه ما يؤدي شهادته على كل حرف منها (ومن فيه ندينه بما فيه)، وكما قيل «يَدَاكَ أَوْكَتَا وَفُوْكَ نَفَخ».

ومن حاله كذلك، فعند السلف: لا يجوز أن يعتمد في علم ولا نقل، فعلى كل مسلم بعامة وكل طالب علم بخاصة، عدم اقتناء كتبه، أو العزو إليها لأنها مما اختلط فيها الحق بالباطل، والجهل بالعلم، والنقل الصحيح بالنقل المحرف.

وهنا أقيد نماذج معدودة مما نفشت فيه همة هذا الكاتب، الواحد منها يسند ما ذكر بكل اطمئنان وثبات، أوثقها بأرقام الصفحات من قائمة الردود المذكورة وما وردت عليه، مصنفاً لها في الفصول الآتية:

١ ـ أمثلة الإخلال بالأمانة العلمية.

٢ ـ مسه عقيدة التوحيد بما ينابذها.

٣ ـ أمثلة لجهالاته بالسنة[١].

أولاً: أمثلة لإخلاله بالأمانة العلمية:

قال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ في (روضة المحبين) ص / ٤٧٣: (وسمعت رجلاً يقول لشيخنا: إذا خان الرجل في نقد الدراهم، سلبه الله معرفة النقد، فقال الشيخ: هكذا من خان الله تعالى ورسوله في مسائل العلم) اهـ.

إن أهم الأمر في ذلك إخلاله بأمانة التفسير لآيات كريمة في صفات الله سبحانه وتعالى على خلاف منهج السلف من الصحابة رضي الله عنهم فمن قفى أثرهم فيها، ويأتي بيانه، وأما ما سوى هذا، فإلى نماذج موثقة من عدد من كتبه:

١ ـ عند قوله تعالى من سورة القلم: ﴿يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون﴾.

---

(١) تنبيه: بعد التقييد لهذا (التحذير) رأيت لهذا الكاتب رسالة باسم: (كشف الافتراءآت في رسالة التنبيهات) في نحو (١٨٦) صفحة، وقد كتبت حوله ما تراه إن شاء الله تعالى في آخر هذا (التحذير) بعنوان (مع الكاتب في جولته الأخيرة).

في مختصره لابن جرير ٢/٤٧٨، وصفوة التفاسير ٣/٤٣٠ ويأتي بيان ما فيه ص/٤٩فلينظر.

٢ ـ ومنها: عند تفسير قول الله تعالى من سورة (ص): ﴿قال ياإبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي﴾ أبدل لفظ (بيدي) كما هي في نص كلام ابن جرير إلى لفظ (بذاتي) فراراً من إثبات ما أثبته الله لنفسه. فقال في (صفوة التفاسير ٣/٦٥):

(أي قال له ربه: ما الذي صرفك وصدك عن السجود لمن خلقته بذاتي من غير واسطة أب أو أم) اهـ.

٣ ـ ومنها تحريفه لكلام ابن جرير ـ رحمه الله تعالى ـ في تفسير الآية الثالثة من سورة يونس:

﴿ذلكم الله ربكم فاعبدوه﴾

قال في (مختصر الطبري) ١/٥٧٣:

هذا هو ربكم فأخلصوا له العبادة، وأفردوه بالربوبية. سواه، فوحدوه بالعبادة) اهـ.

وعبارة ابن جرير ـ رحمه الله ـ في تفسيره ١١/٦٠ هذا نصها:

(فاعبدوا ربكم الذي هذه صفته وأخلصوا له العبادة وأفردوه بالألوهية والربوبية) اهـ.

ففي تصرفه في عبارة الطبري خيانة من وجهين:

---

(٢) تعقيبات ص/١٨.

(٣) تنبيهات ص/١٥١ ـ ١٥٢.

أ - حذف قوله (الذي هذه صفته) وأول الآية ﴿إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يدبر الأمر ما من شفيع إلا من بعد إذنه، ذلكم الله ربكم فاعبدوه أفلا تذكرون﴾ سورة يونس، ومنه تعلم السر في الحذف.

ب - حذف لفظ (الألوهية) لأن الخلفية لا يلتقون مع أهل السنة في تقسيم التوحيد إلى: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات؟.

٤ - ومن بالغ فقد الأمانة العلمية تقوله على شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - ما لم يقله.

وحقيقة الحال أنها كلمات للفقيه أبي محمد[1]، فقد نشرت مجلة (المجتمع) في أعدادها ٦٢٧ - ٦٤٦، مقالات له، وفيها نسب إلى شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - أنه قال:

(الأشعرية أنصار أصول الدين، والعلماء أنصار فروع الدين) اهـ.

وهذه العبارة هي لأبي محمد الجويني، ذكرها عنه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - كما في (مجموع الفتاوى ٤/١٥ - ١٧ إذ قال ص/١٥:

(وكذلك رأيت في فتاوى الفقيه أبي محمد فتوى طويلة فيها أشياء حسنة، قد سئل بها عن مسائل متعددة قال فيها:

(٤) منهج الأشاعرة في العقيدة ص/٨ - ٩.

(ولا يجوز شغل المساجد بالغناء والرقص. . إلى أن قال: قال: وأما لعن العلماء لأئمة الأشعرية فَمَنْ لَعنَهُمْ عُزِّر. وعادت اللعنة عليه، فمن لعن من ليس أهلاً للعنة وقعت عليه، والعلماء أنصار فروع الدين والأشعرية أنصار أصول الدين.

قال: وأما دخولهم النيران. . . انتهى) اهـ.

وأصله في نقض المنطق ص/١٥٠.

فهل هذا جهل بمواقع كلام أهل العلم، أم تلبيس ليحتج للتمشعر بكلمات ينسبها تقولاً على شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ بل يقول شيخ الإسلام في (منهاج السنة النبوية ١٥٨/٥) مبيناً منزلة أهلها (وأهل السنة نقاوة المسلمين، فهم خير الناس للناس) اهـ. ونحوه ١٦١/٥ ـ ١٦٢.

ومقالة الفقيه أبي محمد هذه هي لأهل الكلام في حق أهل السنة وقد فند الرد عليها شيخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ في (الفتاوى ١٥/٤ ـ ١٧، وانظر ٥٥/٤ ـ ٥٦، ٥٣/٦).

٥ ـ في كتابه (النبوة والأنبياء) قال ص/٣:

(وقد راعيت فيها الإيجاز، والتنقيح للأخبار، فتركت الغث وأخذت الصحيح السمين، واعتمدت على أوثق المصادر ألا وهو كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه فأكثرت من الاستشهاد به، ثم على أقوال المفسرين الموثوقين، كما أخذت بالأخبار الثابتة الصحيحة من كلام سيد المرسلين، وقد رجعت إلى الكتب التاريخية، فانتقيت

منها الأخبار التي توافق ما جاء في الكتاب والسنة ولا تخالف المعقول، وطرحت منها ما كان من إسرائيليات بعيدة عن منطق العقل والدين) اهـ.

والالتزام بعدم الذكر إلا لما ثبت بكتاب أو سنة، منهج مفترض على كل باحث، لكن سرعان ما تصدع هذا الالتزام من الكاتب، مع ما في مقدمته من ثغرات فقد أخل بأمانة الالتزام بالدليل الصحيح، وفاقد الشيء لا يعطيه، فتجده يؤسس أحكاماً في حق بعض أنبياء الله عليهم السلام، وليس لها ما يسندها من دليل صحيح، ويبتر النقل بما يبين منزلة المنقول، ويدعم ما ذكره بنصوص يذكرها من أناجيل: برنابا، ولوقا، ومتى، وإسرائيليات منكرة، وأخرى ليس لها ما يسندها، وفي مواضع يضطرب في الحكم، وهكذا.

وقد كشف عن هذه العورات في هذا الكتاب/ الشيخ محمد أبو رحيم في رسالته (نظرات في كتاب النبوة والأنبياء). ومنه أشير إلى نماذج منها:

أ - في ص/١٩٣ من كتابه النبوة والأنبياء ذكر قصة عن إنجيل برنابا فيها فحش في حق مريم عليها السلام. ولم يتعقبها بشيء. وتعقبها في النظرات ص/٧ - ١٠.

ب - وفي ص/١٨٧ قال: ثم خطب[1] مريم، ولكنه لم يتم بينهما لقاء أو زواج، وقد كانت العادة الجارية عندهم، أن يطلب الشاب الفتاة من أهلها، ثم يتعاشران بدون اتصال زوجي، ويقيمان على ذلك

(١) أي يوسف النجار.

مدة من الزمن من أجل أن تعرف أخلاقه ويعرف أخلاقها، وقد عقب عليها بقوله: وبنظرة واحدة يظهر التناقض والتعارض بين أعظم الأناجيل وأكثرها شهرة ألا وهو إنجيل. . . ص (١٨٧).
أين الدليل، أين الاثبات لهذه العادة، تلك عادة لم يعلم ثبوتها، ونبرأ إلى الله من حصولها في حق مريم.
أليس من الخير أن تطوى هذه الرواية ولا تروى (وانظر: النظرات ص/ ٨ - ١٠).

ج - وفي ص/ ٢٤٧ ذكر جمع يعقوب عليه السلام بين الأختين، وأن هذا لم يكن في شريعتهم محرماً. ثم نسخ في شريعة التوراة كما هو الحال في الشريعة الإسلامية.
ولم يذكر له دليلاً، والطبري في تاريخه ١/٣١٧ قال: (وقد قال بعض أهل التوراة) اهـ. فنقله ممرضاً.
النظرات ص ١١ - ١٣.

د - وفي ص/ ١٣١، ١٤٤، ١٦٣، ٢٢٨، ٢٣٤، ٢٤٥، ٢٥٩، ٢٩٦، ٣١٦، حدد قبور عدد من الأنبياء عليهم السلام: قبر آدم، ونوح، وإسماعيل، وهود، وصالح، وإسحاق، وغيرهم.
والمحققون من أهل العلم على أن هذا لا يعرف، فأين التزام الدليل.
النظرات ص/ ١٧ - ٢٥.

هـ - وفي ص/ ١٤٤ ذكر أثر ابن عباس - رضي الله عنهما - نقلاً عن تاريخ ابن كثير من أن سفينة نوح طافت بالبيت العتيق أربعين يوماً.
وهو أثر لم يثبت وابن كثير قد تعقبه بما يفيد عدم ثبوته كما في تاريخه ١/ ١٥٣، فلماذا يذكر ما لم يثبت، ولماذا يحذف تعقب ابن كثير له؟
النظرات ص/ ٣٨ - ٤٠.

و - وفي ص/ ١٢٥ ذكر أن آدم عليه السلام من الرسل، وفي ص/ ١٣٥ ذكر أنه نبي وليس رسولاً.
وهذا تناقض، النظرات ص/ ٥٦.

ز - وفي ص/ ١٠٣٦ ذكر عمر نوح عليه السلام ١٣٥٠ سنة، وفي ص/ ١٤٤ أن عمره (١٧٨٠) سنة، فأين الدليل؟ إنه تناقض مع عدم الدليل.

٦ - في رسالته (الهدي النبوي الصحيح في صلاة التراويح).
ذكر ما يحتج به على صلاة عشرين ركعة في التراويح، ومنها قوله في ص/ ٥٦ ما نصه:
(جـ: واحتجوا كذلك بما روي عن الحسن، أن عمر رضي الله عنه، جمع الناس على أبي بن كعب، فكان يصلي لهم عشرين ركعة، ولا يقنت بهم إلا في النصف الثاني، فإذا كان

(١) انظر: الرد على الصابوني فيما أسماه: الهدي النبوي الصحيح، بقلم محمد العجمي.